جسرًا حيويًا يربط بين آسيا الوسطى والقوقاز والخليج الفارسي

جزيرة قشم.. قطب جديد للطاقة واللوجستيات في إيران

الوفاق/ أكبر جزيرة إيرانية في الخليج الفارسي، التي تعتبر مركزًا لوجستيًا حيويًا في المنطقة، تلعب دورًا محوريًا في ممر الشمال-الجنوب، الذي يشكل جسرًا حيويًا يربط بين آسيا الوسطى والقوقاز والخليج الفارسي، مما جعل قشم أحد نقاط التركيز التجاري والسلعي.

جزيرة قشم (جنوب البلاد)، أكبر جزيرة في الأراضي الإيرانية، يبلغ طولها حوالي ١٣٥ كيلومترًا، وتبدأ من مدخل مضيق هرمز - مقابل مدينة بندرعباس - وتمتد غربًا حتى مقابل مدينة بندر لنجة على البر الرئيسي. ويبلغ أقصى عرض للجزيرة في الجزء الأوسط منها، من ميناء لافت في الشمال إلى قرية شيب دراز، حوالي ٤٠ كيلومترًا، بينما يبلغ أصغر عرض لها من ميناء صيادي سلخ في الجنوب إلى قرية طبل في شمال الجزيرة حوالي ٩,٤ كيلومترات.

ويُقدّر متوسط عرض الجزيرة بـ١١ كيلومترًا، ومساحتها بحوالي ١٥٠٠ كيلومتر مربع، مما يجعلها أكبر بحوالي ٢,٥ مرة من البحرين وثلاث مرات من سنغافورة. وتبعد مدينة قشم (في أقصى شرق الجزيرة) عن مدينة بندرعباس ٢٢ كيلومترًا، بينما تقع أقرب نقطة منها إلى البر الرئيسي عند منطقة لافت كهنة وميناء بندر بل على الساحل المقابل، على بُعد كيلومترين فقط.

متوسط درجة الحرارة السنوية في جزيرة قشم يبلغ حوالي ٢٦,٩ درجة مئوية، حيث تصل درجات الحرارة إلى ذروتها من شهر يوليو إلى سبتمبر، وتنخفض إلى أدنى مستوياتها السنوية خلال أشهر ديسمبر إلى فبراير.

اختيار قشم كمنطقة صناعية وتجارية حرة عام ١٩٩٠م من قبل حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية يُعتبر بمثابة «عصر النهضة الحديثة» لهذه الجزيرة عبر تاريخها. كما أن الموقع الجغرافي والإستراتيجي لهذه الجزيرة العالمية، ووجود موارد غنية للطاقة مثل حقول توسن، غورزين، سلخ، هرمز، تفتان وغيرها من حقول النفط والغاز؛ بالإضافة إلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والإعفاءات الضريبية والجمركية الجذابة، كلها عوامل اجتمعت لتحول قشم إلى وجهة مثالية للاستثمار المحلي والأجنبي في مجال الطاقة واللوجستيك.

مع تزايد أهمية الطاقة واللوجستيك في الاقتصاد العالمي يومًا بعد يوم، يُمكن أن تشكل الاستثمارات في قشم فرصة ذهبية لتحقيق الأرباح والمشاركة في التنمية المستدامة لهذه الجزيرة الجميلة كـ«البوابة التجارية الجديدة لإيران».

تحويل الجزيرة إلى مركز للطاقة وتطوير البنية التحتية

وقال جعفر خليقي مدير النفط والطاقة في منطقة قشم الحرة في حديثه مع مراسل وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء «إرنا» رداً على سؤال حول الخطط المقررة لتحويل الجزيرة إلى قطب للطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة: تقدم قشم «جوهرة الخليج الفارسي» بموقعها الاستراتيجي ومزاياها الاقتصادية الخاصة، فرصاً فريدة لتطوير أعمال متنوعة تشمل إنتاج الطاقات المتجددة ومصافي النفط والغاز ومحطات النفط والغاز والاستيراد والتصدير ومستودعات التخزين الحديثة وما شابه ذلك.

وأضاف خليقي: من بين هذه الفرص تطوير المصافي بطاقة أولية تبلغ ٣٥ ألف برميل يومياً مع إمكانية الزيادة إلى ٧٠ ألف برميل باستثمار ٧٠٠ مليون دولار، واستكمال خط أنابيب غاز بقطر ٣٠ بوصة وطول ٥٢ كيلومتراً لنقل ٢٥ مليون متر مكعب من الغاز يومياً، وبناء رصيف حرا النفطي بسعة ٧٠ ألف طن باستثمار ٥٣ مليون يورو، وإطلاق عمليات تزويد السفن بالوقود «البنكرينغ».

وأوضح قائلاً: كما يعد تطوير السلسلة البتروكيماوية وإنشاء وحدات إنتاجية عالية القيمة المضافة، وتوسيع البنية التحتية للنقل بما في ذلك الموانئ وجسر الخليج الفارسي والمراكز اللوجستية، وتطوير صناعات المصافي والصناعات البتروكيماوية المصاحبة، من بين الأولويات الحالية لتطوير صناعة النفط والغاز في جزيرة قشم.

وقال مدير النفط والطاقة في منطقة قشم الحرة: إن تجميع الصناعات البتروتكريرية وإنشاء مجمعات صناعية للصناعات المصاحبة سيسهل إدارة العوامل البيئية وتقديم الخدمات والمرافق والتسويق للمنتجات، كما سيوفر إمكانية دمج المنتجات المصنعة وإنتاج منتجات أحدث في المنطقة.

وفي ردّه على سؤال حول عدد البرامج المقررة لإكمال سلسلة صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات في قشم، أضاف خليقي: إجمالاً، هناك أكثر من ٣٠ مشروعاً وخطة رئيسية قيد التنفيذ أو في مرحلة جذب المستثمرين لإكمال سلسلة القيمة، تشمل هذه الخطط خمسة مجمعات بتروكيماوية تعمل بالغاز وتنتج الميثانول والبروبيلين والبولي بروبيلين قيد الإنشاء، والتخطيط لإنشاء مجمعات بتروكيماوية، وتطوير محطات توليد الطاقة ذات الدورة المركبة والطاقة الشمسية، وقد تم في هذا الإطار بناء رصيف حرا النفطي بطاقة ١٥ مليون طن سنوياً.

تعزيز التعاون المشترك مع رابطة الدول المستقلة

وأجاب خليقي على سؤال حول وجود خطط لتعزيز التعاون المشترك في مجال النفط والطاقة مع رابطة الدول المستقلة CIS: توقيع إتفاقية توأمة بين جزيرة قشم ومدينة كراسنودار الروسية، والتعاون في إطار ممر الشمال-الجنوب، وتطوير محطات الطاقة الشمسية لتقليل الانبعاثات الملوثة، جميعها تدخل في إطار هذه النشاطات المشتركة، كما تم إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي "Environmental Impact Assessment EIA» لجميع المشاريع.

وفي ردّه على سؤال حول موعد بدء عمليات تزويد السفن بالوقود «البنكرينغ» في قشم والمرحلة الحالية لها، أوضح: تم الانتهاء من تشغيل مجمع البنكرينغ في سلخ عام ٢٠٢٠، والذي يشمل منشآت تخزين بسعة ٥٢/٦٠٠ طن ومنشأة مينائية مزودة برصيف بسعة ١٠/٠٠٠ طن لتحميل السفن وتزويدها بالوقود في منطقة سلخ بالخليج الفارسي، باستثمارات تجاوزت ٦٠ مليون دولار. وأضاف: كما تم التخطيط للعام المقبل لإنشاء عدة أرصفة إضافية في الميناء النفطي بسلخ بسعات ١٠ آلاف و٣٠ ألفاً و٥٠ ألف طن، لزيادة عمليات تزويد الوقود إلى ٧٥٠ ألف طن سنوياً في المرحلة الأولى، وصولاً إلى ٤ ملايين طن سنوياً في النهاية، وذلك في إطار خطة شاملة لإكمال سلسلة عمليات البنكرينغ.

حجم التداول المالي لصناعة البنكرينغ

وفي ردّه على سؤال حول حجم التداول المالي لصناعة البنكرينغ في منطقة الخليج الفارسي ومضيق هرمز، قال خليقي: في عام ٢٠١٨، قُدرت قيمة سوق البنكرينغ النشط في منطقة الخليج الفارسي بأكثر من ٣٠ مليار دولار، كان ٢٧ مليار دولار منها من نصيب الإمارات العربية المتحدة. ويُعتبر ميناء الفجيرة بالإمارات، بقدرة تزويد وقود تصل إلى أكثر من ١٦ مليون طن سنوياً للسفن، أكبر ميناء في الخليج الفارسي في مجال أنشطة البنكرينغ. وأضاف: كما أن تزويد السفن بـ٥٠ ألف طن من الوقود يتطلب توظيف ما لا يقل عن ٤٠ عاملاً.

ورداً على سؤال حول المزايا الاقتصادية غير القابلة للمنافسة لتزويد السفن العابرة بالوقود في مضيق هرمز والخليج الفارسي، أضاف خليقي: المسافة بين الممر الدولي لعبور السفن والسواحل الجنوبية لجزيرة قشم تبلغ حوالي ٥ أميال بحرية، وإلى منطقة تزويد الوقود فقط ميلين بحريين، وهي مسافة قصيرة جداً مقارنة بالمسافة البالغة ٥٠ ميلاً بحرياً بين الممر وميناء الفجيرة في الإمارات العربية المتحدة.

وأوضح قائلاً: كما أن العمق الملاحي المناسب وتقديم وقود بأسعار تنافسية، يشكلان ميزة اقتصادية غير قابلة للمنافسة لجزيرة قشم وإيران، مما يتيح فرصة تحقيق إيرادات كبيرة للجزيرة والبلاد.

وفي ردّه على سؤال حول حصة إيران من التداول المالي مع تطوير هذه الصناعة في قشم، قال مدير النفط والطاقة في الجزيرة: يبلغ حجم التداول المالي لصناعة البنكرينغ عالمياً حوالي ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، بينما تتراوح حصة منطقة الخليج الفارسي بين ٣٠ إلى ٥٠ مليار دولار، ولا تتجاوز حصة إيران مليار دولار كحد أقصى.

وأضاف: تمثل الفجيرة في الإمارات حوالي ٨٠٪ من إجمالي النشاط في المنطقة، بينما تقدم كل من عُمان وقطر خدمات محدودة في مجال البنكرينغ.

العمق الملاحي المناسب وتقديم وقود بأسعار تنافسية، يشكلان ميزة اقتصادية غير قابلة للمنافسة لجزيرة قشم وإيران

جزيرة قشم مركز للطاقة وصادرات مشتقاته

وفي رده على سؤال حول قدرة ١٧ حقلًا نفطيًا وغازيًا في قشم على تلبية احتياجات محافظة هرمزجان والبلاد من الطاقة، أردف خليقي: تمتلك جزيرة قشم إمكانات هائلة لتصبح مركزًا للطاقة في البلاد.

وتشير التقديرات إلى أن هذه الحقول قادرة على تغطية احتياجات محافظة هرمزجان من الطاقة بالكامل، كما يمكنها المساهمة بشكل كبير في صادرات إيران من الطاقة. ومع التخطيط السليم وتنفيذ مشاريع التطوير، يمكن لقشم أن تلعب دورًا محوريًا في اقتصاد الطاقة الإيراني، وتعزز مكانة البلاد في الأسواق العالمية للطاقة.

وفي رده على سؤال حول حصة قطاع النفط والطاقة في صادرات المنطقة الحرة بقشم بشكل عام، أوضح: شهدت المنطقة نموًا ملحوظًا في الصادرات خلال السنوات الأخيرة، حيث يشكل النفط ومشتقاته والبتروكيماويات الجزء الأكبر منها. ووفقًا للبيانات المتاحة، فإن حوالي ٩٠٪ من صادرات المنطقة تأتي من المنتجات النفطية، والتي يتم تصدير معظمها عبر رصيف حرا النفطي.

وأكّد مدير النفط والطاقة في المنطقة الحرة بقشم: بلغت قيمة الصادرات النفطية للمنطقة الحرة بقشم حوالي ١٨٠ مليون دولار في العام الماضي، مما يشكل جزءاً كبيراً من إجمالي صادرات المنطقة، ويعكس الدور المحوري للصادرات النفطية في تحسين الميزان التجاري لقشم، وهذا يبرز القدرات الكبيرة للمنطقة الحرة بقشم لتصبح أحد المراكز الرئيسية للتصدير في البلاد، خاصة في قطاع الطاقة والبتروكيماويات.

ورداً على سؤال حول وضعية الجزيرة في مجال إنتاج واستهلاك الكهرباء، قال خليقي: تضم الجزيرة حالياً ثلاث محطات توليد كهرباء بدورة مركبة ومحطة واحدة للطاقة الشمسية، بإجمالي قدرة إنتاجية تصل إلى حوالي ١٠٦٠ ميغاواطاً.

هذه القدرة الإنتاجية تفوق بكثير احتياجات الجزيرة من الاستهلاك، وتكفي بالكامل لتغطية احتياجات قشم من الكهرباء.

وأضاف: هذه القدرات لا تضمن فقط استدامة الطاقة في الجزيرة، بل توفر أيضاً أساساً متيناً لتطوير الصناعات الكبيرة ومشاريع النفط والبتروكيماويات، وكذلك لتصدير الطاقة في المستقبل.

وبفضل هذه البنية التحتية القوية، تُعد جزيرة قشم اليوم واحدة من المناطق الاستراتيجية في البلاد في مجال الطاقة.

شهدت قشم نموًا ملحوظًا في الصادرات، حيث يشكل النفط ومشتقاته والبتروكيماويات الجزء الأكبر منها

إيران تستهدف زيادة التبادل التجاري مع روسيا

أعلن رئيس غرفة التجارة الدولية الأوراسية، مهدي آزادواري، أن إيران تسعى لرفع حجم التبادل التجاري مع روسيا إلى ١٠ مليارات دولار سنويًا بحلول عام ٢٠٢٧، وذلك في إطار إتفاقية شاملة تم توقيعها مؤخرًا بين البلدين.

وأوضح آزادواري أن إيران لديها خطة واضحة لزيادة حجم التجارة مع روسيا، الذي يقدر حاليًا بحوالي ٤ مليارات دولار سنويًا. وأكد أن الجهود المبذولة تشمل تسهيل التعاملات المصرفية بين الدولتين ودراسة المسارات اللوجستية، بهدف تعزيز التبادل التجاري. وأشار إلى أن البرنامج الذي يهدف إلى زيادة التبادل التجاري سيتم تنفيذه خلال عامين، معربًا عن ثقته في إمكانية تحقيق الأهداف بشكل أسرع في حال عدم وجود عقبات.

بدء إنشاء محطات للطاقة الشمسية بقدرة ٢٢٩٧ ميغاواطاً

بحضور وزير الطاقة الإيراني «عباس علي آبادي» بدأت عملية تركيب المعدات لمحطات الطاقة الشمسية بقدرة ٢٢٩٧ ميغاواطاً في مختلف أنحاء البلاد باستثمار ٦/٤ تريليون تومان، وذلك عبر تقنية الفيديو كونفرانس. ومن بين هذه المشاريع، يتم تنفيذ ٩٦ ميغاواطاً من الطاقة الشمسية في محافظة غلستان (شمال) في ٣٢ موقع بناء، و٩٠ ميغاواطاً في محافظة بوشهر (جنوب) في ٣٠ موقع بناء، و٥٤ ميغاواطاً في محافظة فارس (جنوب) في ١٨ موقع بناء، و٣٠ ميغاواطاً في جزيرة كيش (جنوب) في ١٠ مواقع بناء، و٢٧ ميغاواطاً في محافظة آذربايجان الشرقية (شمال غرب) في ٩ مواقع بناء. ومن الأهداف المحددة لاستخدام الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء إنتاج ٣٠ ألف ميغاواط من الكهرباء المتجددة خلال ٣ سنوات وباستثمارات تبلغ ١٥ مليار دولار.

تصدير الخدمات الفنية والهندسية الإيرانية إلى كازاخستان

تم توقيع أول عقد دولي لتصدير الخدمات الفنية والهندسية للتكنولوجيا الإيرانية لإنتاج ٨٠٠ ألف طن من الحديد الإسفنجي «بيريد» لتقديم الخدمات إلى كازاخستان.

وجرت مراسم توقيع هذا العقد صباح الإثنين في وزارة الصناعة والمعادن والتجارة بحضور نائب الوزير وجيه الله جعفري، ورئيس مجلس إدارة منظمة «إيميدرو» محمد آغاجانلو، ومستشار الوزير والمدير العام للوزارة عباس حسيني، والمدير العام لشركة «أسكوتك الدولية» أمير علي طاهر زاده.

وبموجب هذا العقد، سيتم تصدير «الخدمات التقنية والهندسية لتكنولوجيا بيريد بطاقة إنتاجية تبلغ ٨٠٠ ألف طن» إلى كازاخستان.